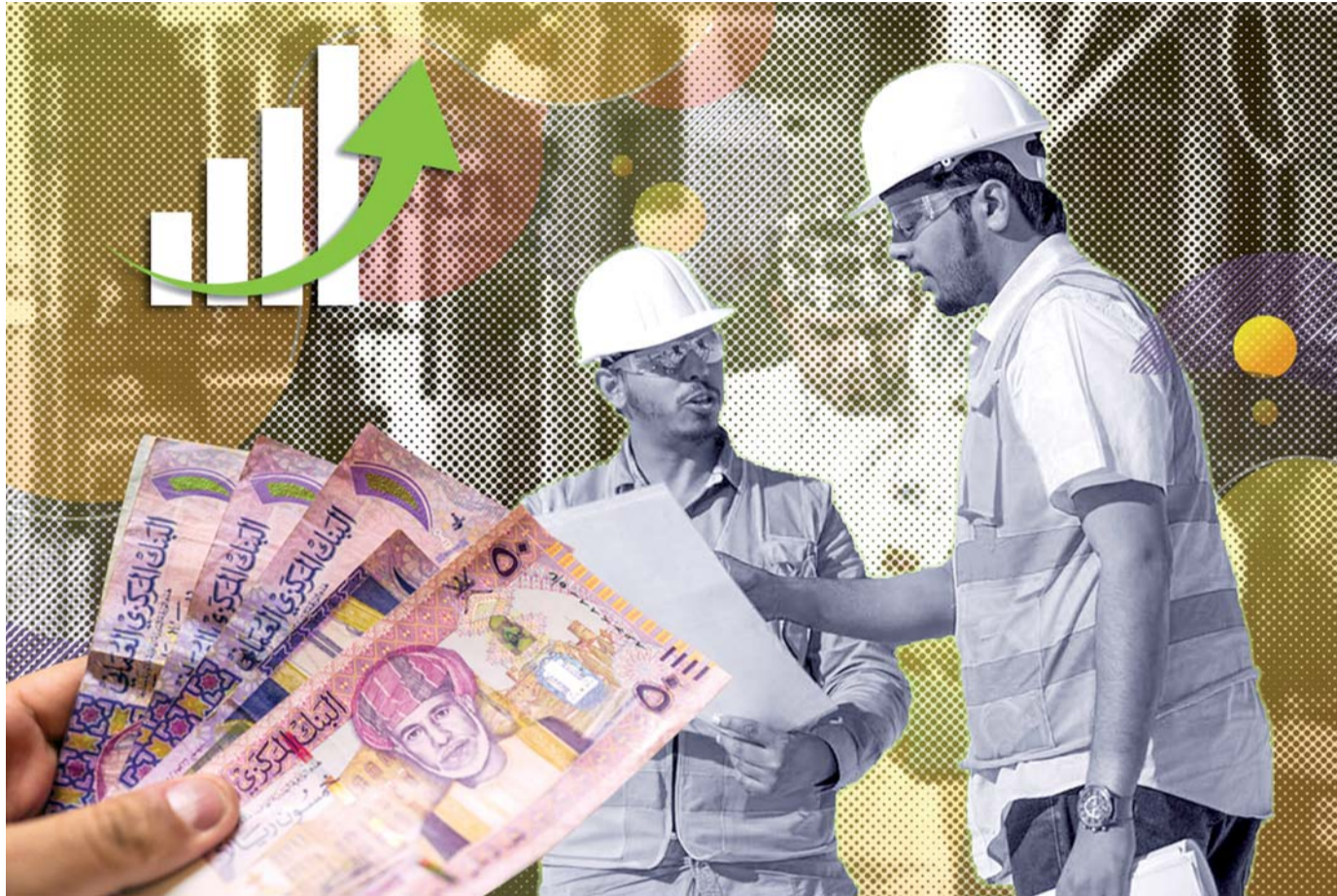


جهاز الاستثمار العُماني يبدأ رحلة هيكلية الأصول السيادية

الحكومة تجمع استثمارات قطاعي السياحة والعقارات في محافظة واحدة تشرف عليها مجموعة عمران



اكتسبت خطوات الإصلاح الاقتصادي في سلطنة عُمان زخماً جديداً بعد إعلان الذراع الاستثمارية للدولة عن خطة لإعادة هيكلة أصول قطاعي السياحة والعقارات من خلال دمجها في محافظة واحدة تشرف عليها مجموعة عمران التابعة لجهاز الاستثمار العُماني من أجل تعزيز كفاءة إدارتها، ودعم النمو ضمن سياسة التنوع التي يشراف عليها السلطان هيثم بن طارق.

مسقط - يخطط جهاز الاستثمار العُماني، الذي تم إنشاؤه في الصيف الماضي، كأحد أبرز التحولات الاقتصادية في عهد السلطان هيثم بن طارق، لإعادة هيكلة الأصول الحكومية في قطاعي السياحة والعقارات، في أحدث خطوات البلد الخليجي لتعزيز كفاءة إدارة ثروات الدولة الضعيفة قياساً بجاراتها في المنطقة.

الأصول تشمل شركة «أساس» وفنادق ومرافق ترفيهية وسياحية موزعة على كل من مسقط وظفار والداخلية

وقال الجهاز الذي يدير أصولاً تبلغ قيمتها 17.4 مليار دولار، وفق التقديرات الرسمية، في بيان إنه سيحول شركة مساهمة ومشروع تنمية سياحية ومنتجات إلى شركة عمران للتنمية السياحية المعروفة باسم «مجموعة عمران»، والتي استهنتها الحكومة عام 2005 للتركيز على تطوير مصادر التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد.

ويشكل قرار سلطان عمان هيثم بن طارق آل سعيد في يونيو

الاستثمار في شركة أساس، وهي شركة تساهم في التطوير والاستثمار لتحقيق إيرادات اقتصادية مستدامة، ومشروع المجمع السياحي المتكامل حي الشرق الذي يُسمّى فيه للأجانب بالتملك الحر. ونقلت وكالة الأنباء العمانية عن جهاز الاستثمار قوله إن «هذه الخطوة تهدف إلى توحيد الاستثمارات العقارية السياحية تحت إدارة واحدة ذات كفاءة، وبما يتواءم مع رؤية عُمان المستقبلية 2040 وأهداف الخطة الخمسية العاشرة». وتعتبر السياحة ضمن أهداف تلك الخطة لتحقيق التنوع الاقتصادي، ويتم التركيز عليها كأحد القطاعات الحيوية والفاعلة في دعم النمو، وتعزيز حجم الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مع السعي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتتنسج هذه الإجراءات مع برنامج «رؤيا»، الذي أطلقه جهاز الاستثمار في سبتمبر الماضي بهدف ربط خطط الشركات التابعة له وانظمتها مع

نقطة انطلاق جديدة في سياسة الإصلاح

بيانات المجموعة البحثية في معهد صندوق الثروة السيادية أن صندوق الاحتياطي العام للدولة، وهو أكبر صندوق سيادي في عمان، لديه أصول بنحو 14 مليار دولار، في حين أن ثاني أكبر صناديق السلطنة، الصندوق العُماني للاستثمار، لديه 3.4 مليار دولار.



هانسل المحروقي
إدارة مجموعة عمران
أصول الحكومة تدعم التنوع الاقتصادي

وكان جهاز الاستثمار العُماني قد كشف في نهاية العام الماضي عن مساعيه لخفض قروض الشركات المملوكة للحكومة التابعة له حيث بلغت مديونيتها نحو 9 مليارات ريال (23.4 مليار دولار)، حتى الربع الثالث من 2020، وفق الأرقام الرسمية.

ستوفر لسلطان عُمان فرصة كبيرة لإجراء إصلاحات اقتصادية طال انتظارها، بعد أن استغل الصدمة المزوجة مطلع العام الماضي ليواصل إلى العُمانيين رسائله التي يفيد مضمونها بأن وقت التغيير قد حان.

كما أشاروا إلى أن السلطان هيثم الذي يتمتع بخبرة إدارية واقتصادية ينظر إلى الأزمة الراهنة على أنها خلفية كافية لإعادة مسار الاقتصاد العُماني بعيداً عن أي ترهل إداري ومالي أشار إليه في أول خطاباته الموجهة للعُمانيين بعد توليه الحكم خلفاً لابن عمه السلطان قابوس.

وأضاف أن ذلك «سيضاعف إسهامات المجموعة في تحقيق الأهداف الوطنية الطموحة جنباً إلى جنب مع الشركاء في القطاع السياحي والقطاعات الرئيسية الأخرى».

ويرى خبراء في الشأن العُماني أن الأزمة المالية المصاحبة لتداعيات تراجع أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا

سياساته من أجل توحيدها وتحقيق التكامل مع أدوار القطاع الخاص وتمكينه من الإسهام في القطاع السياحي.

ونقلت الصحافة المحلية عن هاشل بن عبيد المحروقي، الرئيس التنفيذي لمجموعة عمران، قوله إن «تحويل أصول الحكومة في السياحة والعقارات سوف يدفع عجلة النمو للمجموعة مع دخولها مرحلة جديدة من العمل، ويعزز دورها الرائد في دعم التنوع الاقتصادي في السلطنة باعتبارها من الشركاء الاستراتيجيين في الرؤية المستقبلية عُمان 2040».

ومن بين الإصلاحات التي يريد القيام بها الإیمان في التقشف بهدف تطوير مخلفات فترة الرخاء وتضخم الإنفاق في القطاع الحكومي، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص ليكون مساهماً رئيسياً في التنمية. ولا تمتلك عُمان احتياطات مالية كبيرة مثل جاراتها الثرية، إذ تظهر

ما يرام دائماً، والوضع كان يمكن أن يكون أسوأ». وأشار العُماني إلى أن السوق سجلت ارتفاعاً مشجعاً في عروض التوظيف خلال شهر ديسمبر الماضي، سواء في القطاع الخاص أو في المؤسسات الحكومية وشركات القطاع العام. ولاحظ الخبير أن بعض الأنشطة أظهرت مرونة قوية، وواصلت تحقيق وتيرة نموها وإحداث فرص العمل، ويتعلق الأمر بقطاعات ترحيل الخدمات (الأوفشورينغ) بمختلف مكوناتها، والاتصالات، والبنوك، والصحة، واللوجيستيات، والتواصل السعوي البصري، والتجارة الإلكترونية.

واعتبر أن هذه القطاعات شهدت زيادة في انشطتها، الأمر الذي نجم عنه تعيين موظفين وعاملين جدد على صعيد جميع الوظائف والمهام التي تقوم بها الشركة.

وتتضمن ميزانية العام الحالي العديد من البنود لإنعاش القطاعات المضطربة من الجائحة ومساعدتها على إعادة نسق التوظيف تدريجياً لكن المضطلة بالنسبة إلى أي رئيس شركة تكمن في التخلي عن الكفاءات التي عمل جاهداً من أجل تطويرها.

كما صمّنت الحكومة الميزانية بنداً لتوظيف عدد من الشباب العاطلين عن العمل قد يساعد في امتصاص البطالة، التي بلغت 11.8 في المئة بنهاية العام الماضي، بعد أن كانت عند 9.1 في المئة قبل عام.

ومع ذلك، فإن انتعاشاً حقيقياً لجعل الاقتصاد يظل رهيناً بمجموعة من الشروط، من بينها فتح الحدود تدريجياً لتحريك عجلة النمو في قطاعات استراتيجية كالسياحة.

ونسبت وكالة الأنباء المغربية الرسمية إلى حميد العُماني، رئيس مجموعة آل أم.أس، المتخصصة في مجال استشارات التوظيف، قوله إن «الشركات بالقطاعات المتضررة تحتاج إلى بعض الوقت لاسترداد اليد العاملة التي فقدتها، قبل التفكير في عمليات توظيف جديدة، فالمعنويات ليست على

سوق العمل المغربية تتلمس طريق الانتعاش في 2021

أما توفير الأدوات لتحقيق ذلك الهدف وخاصة الشق التمويلي، سيكون كفيلاً بالتمهيد للعودة إلى تحقيق إنجازات ما قبل الأزمة، غير أن المهمة تبدو صعبة وقد تتطلب جهوداً على مدى سنوات. وبالنسبة إلى خبراء التوظيف، فإن التفاؤل أمر جيد، لكن بدرجات متفاوتة بحسب القطاعات، ويعتبرون من جهة أخرى، أن القطاع المصرفي والشركات العاملة في مجال التكنولوجيا تظل من بين أكثر القطاعات، التي قاومت هذه الأزمة الخائفة.

وشرع خبراء التوظيف بالمغرب في تحسس طريق انتعاش سوق العمل المحلية بعد أن تأثرت كغيرها من القطاعات بانعكاسات فايروس كورونا، والتي كانت إحدى المشكلات المزجة للحكومة في طريق تنفيذ الإصلاحات.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية جراء التدابير الاحترازية المتبعة لمواجهة الوباء، فقد الكثير من العاملين والعمال وظائفيهم في العام الماضي، وخاصة في المهنة غير الرسمية، وهي وضعية بدأت تتغير، ببطء لكن بنجاح، مع بداية سنة 2021، ولاسيما مع وصول اللقاحات المضادة للفايروس. وتشير إحصائيات حديثة نشرتتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى أن معدل البطالة في المغرب سيصل إلى 15.2 في المئة خلال هذا العام بنسبة ارتفاعاً تقدر بـ 3.4 في المئة، ما يعني أن السلطات أمامها الكثير لتفعله من أجل مواجهة هذه المعضلة.

ومع أن الحكومة قد أعلنت عن برنامج متكامل للحد من مستوى البطالة، من خلال تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على استئناف العمل لإعداد مخططاتها الخاصة بالتوظيف، والتي ستأخذ بالضرورة في الاعتبار معطيات جديدة، بما في ذلك نمط العمل عن بعد. لكن الأمر يتطلب التخلص من آثار الوباء.

الرياض تفرض توظيف المواطنين في خدمة الزبائن عن بعد

بعد، التي ازدادت بشكل كبير منذ ظهور فايروس قبل نحو عام، بالمواطنين هدفه «خلق المزيد من فرص العمل للسعوديين ومساعدتهم على تحسين مستوى دخلهم». وجسب وسائل إعلام محلية، يبدو أن السعودية تتجه كذلك إلى حصر قيادة سيارات الأجرة، التي تعمل عبر التطبيقات الهاتفية، بالسعوديين.

ويؤكد اقتصاديون أن الخطوة تمثل رد فعل طبيعياً تجاه القلق المتزايد من تسارع وتيرة تسريح السعوديين في القطاع الخاص، رغم جهود الحكومة لتوظيف المواطنين وفرض ضرائب جديدة على تشغيل العمال الأجانب.

ووفق الهيئة العامة للإحصاء الحكومية، فإن معدل البطالة في السعودية التي يشكل الشباب غالبية سكانها، انخفض إلى 14.9 في المئة في الربع الثالث من العام الماضي، مقارنة بنحو 15.4 في المئة في الربع الثاني من نفس العام.

وقالت وزارة الموارد البشرية، إن قرار حصر وظائف خدمة الزبائن عن

الرياض - سرعت السعودية من خطواتها، التي بدأت قبل أكثر من ثلاث سنوات، للحد من معدلات البطالة المرتفعة، حيث ألزمت قطاع خدمة الزبائن عن بعد بتوظيف المواطنين فقط، في خطوة قال محللون إنها تعكس إرادة حازمة لتوظيف المواطنين في كافة المجالات رغم كل التحديات.

وفي وقت يواجه فيه البلد الخليجي مصاعب اقتصادية بسبب تراجع أسعار الخام وتداعيات فايروس كورونا، جاء إعلان وزارة الموارد البشرية على حسابها في تويتر الإثنين، أنها قرّرت «قصر مهن ووظائف خدمة الزبائن العاملين عن بعد على السعوديين، سواء عن طريق التعاقد المباشر أو غير المباشر»، ليستكمل خطة موسعة ضمن برنامج إصلاح الاقتصاد.

ويستهدف القرار «جميع المهن التي تقدم في مراكز الاتصال خدمة المستهلكين عن بعد، سواء عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني أو وسائل المحادثة أو وسائل التواصل الاجتماعي والتفاعل المباشر، وغيرها».

وتجربة محلية بالكامل



تجربة محلية بالكامل